تقرير «الشرعي» اللبناني عبثي يكتبه طبيب مبتدئ

حجو لـ«الوطن»: الطب الشرعي السوري سيفحص جثة الشاب الذي قتله زوج عجرم فور وصولها إلى سورية

| محمد منار حميجو

كشف المدير العام للهيئة العامة للطب الشرعي في سورية زاهر حجو أنه سوف يتم الطلب من القضاء السوري فحص جثة الشاب السوري محمد حسن موسى الذي قتله زوج الفنانة الشهيرة نانسي عجرم في منزلها وتشريح جسده في حال اقتضى الأمر فور وصلوه إلى سورية، موضحاً أنه سوف يتم تشكيل لجنة ثلاثية برئاسته وبعضوية كل من رئيسي الطبابة الشرعية في دمشق وحمص.

وأثار مقتل موسى ضجة كبيرة على وسائل الإعلام لما لابس الجريمة من غموض واضح وتناقضات في تصريحات الفنانة نانسي عجرم وزوجها فادي هاشم، ما أثار الكثير من الشكوك حول وقوع جريمة منظمة، وحالياً القضاء اللبناني يحقق في القضية بعد أن تطوع عدد من المحامين السوريين لفتح التحقيقات من جديد في ظل معلومات عن توقيف زوج نانسي عجرم من جديد.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح حجو أن تقرير الطب الشرعي السوري سيكون مهنياً وعلمياً ودقيقاً بعيداً عن التجاذبات بل سيكون طبياً بامتياز، مشيراً إلى أنه بعد الانتهاء من الفحص سيتم رفع الموضوع إلى القضاء السوري لإطلاعه على حقيقة الموضوع وإظهار الحقيقة أمام الرأي العام.

وأشار حجو إلى أن تقرير الطب الشرعي اللبناني كان عشوائياً وعبثياً وليس مهنياً ولا يكتبه سوى طبيب مبتدئ في هذا المجال، موضحاً أن من حالات الضعف الذي اعترى التقرير أنه لم يذكر مواصفات الضحية من بعيد ولا من قريب مثل طوله وبنيته ولون عينيه وشعره وهذا من أولويات عمل الطب الشرعي.

حجو أضاف: إنه لم يتكلم عن مواصفات الثياب للمجني عليه وهذا الأمر مهم كثيراً لمطابقة أثر الطلق الناري على الثياب ومقارنته مع الموجودات على جسد الضحية، لافتا إلى أن التقرير ذكر فوهات دخول متعددة في جسد الضحية إلا أنه لم يذكر فوهات خروج مقابلة لها وبالتالي في حال لم يكن هناك فوهات خروج مقابلة فإنه حكماً الطلق الناري مستقر في الجسد، ومن هذا المنطلق يجب استخراجه ومقارنته مع السلاح المستخدم في الجريمة.

ولفت حجو إلى أن التقرير لم يذكر أي معلومات عن فوهات الدخول ومواصفاتها ولم يحدد نوع الرمي واتجاهه وبذلك ولم يعط أي معلومات عن مسافة الرمي واتجاهه سواء كان من الأمام إلى الخلف أم من الأعلى إلى الأسفل.

وأضاف حجو: كما أن كلمة «غالباً» أثناء الحديث عن فوهة الخروج لا يتم استخدامها في تقرير الطب الشرعي المهني، معتبراً أن تجريد الجثة من ثيابها في مسرح الجريمة أمر غير أخلاقي .

السبب.. رز بالحشرات

٤ مديرين وموظفون قيد التوقيف والتحقيق في«السورية للتجارة»

| عبد المنعم مسعود

كشفت مصادر «الوطن» في السورية للتجارة وفي فرعها في ريف دمشق عن توقيفات جرت في كل من الإدارة المركزية للسورية والتجارة وفرع السورية لريف دمشق وأن عدد من تم توقيفهم منذ شهرين حتى الآن تجاوز ١٢ موظفاً بينهم ٤ مديرين في الإدارة المركزية وأن آخر من تم توقيفهم الخميس الماضي مدير السورية للتجارة في ريف دمشق ومدير آخر.

ووفقا لمصادر «الوطن» فإن هناك تكتماً في التحقيقات، مبيناً أن التوقيف الأولي الذي قاد إلى سلسلة هذه التوقيفات ٤ طن من الرز المملوء بالحشرات كانت في سيارة للسورية للتجارة متجهة للتوزيع في إحدى قرى وادي بردى.

ختاما تهبط الليرة وتأخذ معها أول ما تأخذ مقدرات الفقير ومعها قوت أطفاله لتبقى نشرات التسعير وتصريحات التموين عن ضبوط ومخالفات وإجراءات لا تغني عن جوع أطفاله كما لن يسمنه ذكاء بطاقة بكيلوغرامات من السكر والرز سينتظرها كما انتظر الغاز والمازوت بطابور الموت.

استخدام «البطاقة» لتوزيع المواد سيحقق توازن في الأسواق

| الوطن

معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب أكد أن العقوبات الاقتصادية وتذبذب سعر الصرف يؤديان إلى ارتفاع أسعار المواد، مبيناً أن الحكومة تقوم عبر التدخل الإيجابي بتأمين المواد عن طريق السورية للتجارة وبأسعار أقل من السوق من ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة وذلك إضافة إلى التشدد بالرقابة عبر دوريات حماية المستهلك على الأسواق المفرق والجملة واتخاذ العقوبات بحق المخالفين.

وأوضح شعيب أنه يتم تجهيز البنية التحتية للانطلاق بتطبيق بطاقة الخدمات العائلية بدءاً من الشهر القادم وفقا لما أقرته الحكومة وذلك عبر توزيع مواد السكر والشاي والرز مع إمكانية إضافة أي مواد أخرى تستلزم بعد ذلك.

ويرى شعيب أن استخدام البطاقة سيحقق توازناً بالأسواق من خلال طرح هذه المواد الأساسية بأسعار أقل من أسعار السوق بحيث تؤمنها السورية للتجارة عبر مصادرها بما يحقق التدخل الإيجابي.

ووفقاً لشعيب فإن الأسعار حالياً مرتفعة فسعر كيلو السكر يصل إلى ٥٠٠ ليرة والرز ٦٠٠، أما كيلوغرام الشاي فسعره بالأسواق ٥٦٠٠ ليرة موضحاً أن أسعار بيع هذه المواد في السورية للتجارة ستحدد لاحقاً.

الحرح: لا تطرحوا اتهامات فساد بلا وثائق

عنيز: فوات إيرادات بالملايين على المحافظة بسبب رأي مستشار

دياب: ١٤٠ موافقة للترخيص في «ماروتا سيتي» ولم ينفذ منها سوى ٤

| محمود الصالح

كشف عضو مجلس محافظة دمشق غالب عنيز عن تفويت ملايين الليرات على خزينة المحافظة بسبب رأي لأحد المستشارين فيما يتعلق بعمليات تسوية المخالفات التي أقرها مجلس محافظة دمشق، مشيراً إلى وجود عشرات المعاملات متوقفة عن التسوية بسبب رأي هذا المستشار، ومنها معاملة تحقق إيراداً يتجاوز ٣٠ مليون ليرة للمحافظة.

وأكد عنيز ضرورة أن يضع رؤساء دوائر الخدمات قائمة بالمواقع القابلة للاستثمار في المحافظة، ودعا إلى إيجاد حل نهائي لموضوع دفع مبالغ كبيرة للإيجارات للمواطنين في مشروع ٦٦ نتيجة عدم تخصيصهم بالسكن البديل حتى الآن.

وشهدت الجلسة الثانية من الدورة الأولى لمجلس المحافظة إجماعاً على الإشادة بما تنجزه الدوائر التنفيذية في المحافظة، حيث أكد جميع المتداخلين في جلسة الخدمات على الجهود الاستثنائية التي بذلها عمال النظافة والصرف الصحي بشكل أساسي وباقي الدوائر الخدمية في المحافظة في التعامل مع موجات الأمطار التي هطلت خلال الأيام الماضية والتي لم تتسبب بأي اختناق حتى في الأنفاق التي كانت تغرق بمياه الأمطار في السنوات الماضية، وطالبوا بتكريم عمال النظافة والصرف الصحي مادياً ومعنوياً.

بدوره استغرب بلال نعال الشكوى من قبل بعض المديريات ومنها مديرية الصيانة بحاجتها للخبرات والكوادر الفنية، وفي الوقت ذاته «تطفش» الخبرات الموجودة فيها، وكذلك عدم اقتناعه بقلة الآليات لدى الصيانة لتبرير تقاعسها في تنفيذ الأعمال الموكلة لها ومثال ذلك منصف كورنيش الميدان الذي وجه به المحافظ منذ ستة أشهر ولم ينفذ حتى الآن، ووعد بتقديم وثائق رسمية لرئاسة المجلس عن كل ما يجري في مديرية الصيانة.

وطالب حسان العمري بتقديم تسهيلات في الترميم للأبنية القديمة بسبب عدم وجود أوراق ثبوتية لدى البعض من الشاغلين. وشدد سمير دكاك على ضرورة استمرار حملة إزالة الإشغالات والتعديات على الأرصفة والشوارع، وتأمين غرف لإحداث دوائر للكاتب بالعدل في كل دائرة من دوائر الخدمات.

وطلب عبد الغني عثمان التزام شركة دمشق الشام القابضة بتقديم تقرير عن أعمالها كل ثلاثة أشهر كما جاء في نص التفويض الذي منحها إياه المجلس قبل سبعة أشهر، كما دعا إلى تسجيل وقائع جلسات مجلس المحافظة بالصوت.

وأكد يوسف قصيباتي أن النافذة الواحدة أصبحت تشكل معاناة للمواطنين بدل أن تكون مصدر راحة لهم، وطلب استمرار العمل فيها يومي الجمعة والسبت لتقديم الخدمات التي أصبحت تتأخر كثيراً على الرغم من استخدام التقنية الحديثة، وطلب إيجاد البديل لأصحاب البسطات قبل إزالة الإشغالات وخاصة للمواطنين الفقراء. رامز مارديني اشتكى من وجود صخرة انهارت من الجبل بحجم ٥ م٣ منذ فترة طويلة وهي تغلق إحدى الحارات ولم تتم إزالتها، واستغرب قيام مديرية الصيانة بتنفيذ أحد الأدراج غير المطلوبة وترك درج حارة جودي الذي يشكو الأهالي منه منذ سنوات.

بدوره أوضح مدير تنفيذ المرسوم ٦٦ رياض دياب أن بدلات الإيجار لأصحاب الحقوق في السكن البديل تدفعها شركة دمشق الشام القابضة، والآن يتم التواصل مع عدد من المؤسسات الحكومية لانجاز السكن البديل، وحول التوزيع في اللوان أكد أن اللجان أنهت أعمالها خلال شهر ونصف والآن ستقوم لجان الجرد بالعمل الذي يستمر لمدة لا تزيد على شهر ولجان التدقيق عملها لن يتجاوز خمسة أشهر وبشكل عام انتهت الأعمال بنسبة ٧٥ بالمئة ولن تتأخر عمليات التوزيع عن شهر حزيران القادم.

مدير التخطيط العمراني إبراهيم دياب بين أنه تم إعطاء ١٤٠ موافقة للترخيص في ماروتا سيتي لكن المواطنين لم ينجزوا هذه التراخيص حتى الآن وكل ما أنجز من الرخص هي أربع رخص فقط.

وبينت مديرة دوائر الخدمات ملك حمشو أن دوائر الخدمات وجهت إنذارات لجميع أصحاب الإشغالات أكثر من مرة والمقصود الإشغالات المخالفة، والآن بدأت بإزالة الأعمدة الحديدية والأحواض من جميع أنحاء المدينة وطالبت بمزيد من عناصر الشرطة للمؤازرة لأن الأعمال كبيرة وموزعة في المدينة وتحتاج لجهود كبيرة، وأقرت أن السبب في عدم إزالة كامل مخالفات البناء وفق القانون ٤٠ والاكتفاء بهدم جزء يحولها إلى غير قابلة للاستثمار هو نتيجة عدم توافر الإمكانيات الفنية والبشرية من آليات وقلابات وغيرها.

ووعدت حمشو بتكليف رؤساء دوائر الخدمات لتأمين مقرات مناسبة لديهم لإحداث دوائر الكاتب بالعدل.

وحول موضوع تسوية المخالفات على الملكية المشتركة كانت تشترط موافقة جميع المالكين الآن أصبحت تحتاج إلى ٧٥ بالمئة منهم وفق المادة ٧٨٤ من القانون المدني، ولا تأثير على تسوية المخالفة على حقوق الآخرين، وقدمت بعض الشكاوي ممن هم خارج القطر وكان الرأي للمستشارين في المحافظة ألا يطبق القانون المدني على المال الشائع وإنما للملكية المشتركة

وبين مدير دمشق القديمة مازن فرزلي إعطاء ١١٣ رخصة ترميم لبيوت قديمة خلال العام الماضي، ووعد بدراسة موضوع إيجاد طريقة للسماح للشاغل بترميم البناء في حال وجود خطر دون الحصول على موافقة المالك الذي يرفض ذلك حتى ينهار البناء ليخرج المستأجر أو الحائز منه.

وأكد مدير الصيانة محمد حمامية أن الظروف الجوية هي التي منعت إكمال أعمال التزفيت، وأبدى وجود مشكلة دائمة في عملية تنظيف الأنهار التي تستنزف أعمال المديرية.

رئيس المجلس خالد الحرح طلب من الأعضاء عدم طرح أي موضوع فساد بالعموميات ودون وثائق ودليل. ودعا الأعضاء للنشر، مضيفاً: يجب أن تكون هناك أيام للنظافة وخاصة بالنسبة للأحياء التي لا تصلها آليات النظافة لوعورتها وارتفاعها وضيق شوارعها، وطالب مديريات الصيانة ودوائر الخدمات بضرورة ترحيل كل الأنقاض من برزة خلال الأسبوع القادم.

أعضاء المكتب والمجلس بالقنيطرة يتبادلون الاتهامات

الشرعبي: مدير الزراعة كلف أشخاصاً عليهم تقارير تفتيشية في لجان مشتريات

| القنيطرة- خالد خالد

شن عضو مجلس محافظة القنيطرة بسام الشرعبي هجوما على مدير الزراعة بالمحافظة لتكليفه أحد الأشخاص الذين صدر بحقهم تقرير تفتيشي برئاسة لجنة المشتريات للموازنتين الاستثمارية والجارية ومشروعي التشجير والإنتاج النباتي بعد دمج اللجنتين بلجنة واحدة، إضافة لإعادة موظفة إلى عملها الذي أعفيت منه بموجب تقرير رقابي أيضا، متهماً المدير باحتكار كل القرارات لنفسه والابتعاد عن العمل المؤسساتي حيث مارس دور لجان الشراء وقام بشراء بعض الأشياء التي يعرضها على جهات القطاع العام وقامت بلدية كودنة بالشراء من المدير المذكور.

كما اتهم الشرعبي بعض أعضاء المكتب التنفيذي بتخديم أبناء منطقتهم وتلبية طلباتهم فقط من دون الالتفات إلى تجمعات النازحين التي لا يوجد فيها وحدات إدارية، ضاربا مثالا بعدم تأمين مادة الغاز وتجاهل ريف دمشق لهؤلاء المواطنين وتعرضهم للتهميش حيث تعرض فتى إلى طعنة سكين وأسعفت امرأة للمشفى بعد قضائهم الليل في انتظار أسطوانة الغاز، منوهاً بأنه وفي أغلب الأحيان يعود أبناء التجمعات خالي الوفاض، متهماً المعنيين بالمحافظة بأنه وعند أي استحقاق تكثر المطالب من التجمعات ولكن يوم طلب الخدمات لا نرى أحداً منهم.

بدوره ذكر العضو رأفت البكار بتصريحه لصحيفة «الوطن» عام ٢٠١٣ بأن المجلس آنذاك كان من أسوأ المجالس التي مرت على المحافظة مبيناً أنه اليوم بدأ بتغيير رأيه بالمجلس السابق واعتباره أفضل من الحالي، مطالبا بعدم احتكار رؤساء اللجان من قبل أعضاء المكتب التنفيذي والذين لا يوجدون بمكاتبهم طوال الأسبوع، إضافة إلى ارتكاب مخالفة بالمجلس بعدم انتخاب رؤساء اللجان خلال الجلسة الأولى وتأجيلها للجلسة التالية وختم مداخلته بأن بعض أعضاء المكتب «لا للسيف ولا للضيف ولا لغدرات الزمن».

وتساءل العضو رشيد الضاهر عن تجاهل محافظة دمشق عودة الأهالي إلى حي النضال بالتضامن رغم موافقة الجهات المختصة على العودة وعددهم نحو٦٩٠ عائلة رغم تقديمهم كل الثبوتيات اللازمة والمطلوبة.

كما تساءل الأعضاء عن افتقار بعض مدارس القطاع الجنوبي لدورات المياه والبلور للنوافذ وغياب النظافة والتدفئة والكراسي والطاولات عن مدارس تجمع قدسيا وعدم استثمار مدرسة قرطبة الجاهزة منذ عام ٢٠١٠ بحجة عدم استملاك طريق للمدرسة، وخلال الأزمة تعرضت المدرسة للسرقة، والتساؤل حول سوء تنفيذ مشاريع التعبيد للطرق على أرض المحافظة وفي تجمعات النازحين بريف دمشق، مطالبين بالإسراع بمشاريع السكن الشبابي والعمالي.

وفي رده على اتهامات عضو مجلس المحافظة أكد مدير الزراعة أن الموظف الذي تم تكليفه برئاسة لجان المشتريات غير متهم باختلاس أموال العمال الموسميين ولكن خلال الأزمة ونتيجة الظروف التي مرت على المحافظة تحمل تسديد المبالغ التي طلبها التقرير الرقابي، أما بالنسبة للموظفة المعاقبة فقد تمت إعادتها نظراً للحاجة إليها وهي معاقبة بإنذار مسجل، أما بالنسبة لشراء مواد بنفسه بين أنه اضطر لذلك للاحتفال بعيد الشجرة وبأسعار جيدة ومناسبة وتم مساعدة بلدية كودنة بذلك.

بدوره أكد مدير التربية عماد أسعد أن المديرية طلبت من الوزارة ٥٠٠٠ كرسي وتم تخفيض الطلب إلى ٣٠٠٠ كرسي ولكن لم يتم تلبية الطلب حتى تاريخه، مبيناً أن مدرسة قرطبة غير واردة بالخريطة المدرسية للمديرية، أما بالنسبة لإصلاح الباص فقد كانت التكلفة بأول كشف نحو مليون ليرة ثم نتيجة ارتفاع الأسعار تم رفع الدراسة الفنية لأربعة ملايين والحاجة فقط إلى موافقة رئيس الحكومة، مبيناً أن الدراسة الأخيرة أثناء اعتمادها كان سعر الدولار ٦٠٠ وهذا يعني أن المبلغ قد يتضاعف!

ومن جانبه أشار مدير الصحة عوض العلي إلى أن وزارة الصحة حددت مخصصات سيارات الإسعاف من البنزين لمسافة ٢٠٠٠ كم فقط شهريا وهذا الأمر يعذر المديرية في نقل مرضى غسيل الكلية من مخيم الوافدين إلى مشفى القطيفة للعلاج والغسيل.

وطالب محافظ القنيطرة همام دبيات مدير الزراعة بإعداد مذكرة تفصيلية عما تم طرحه بالمجلس وتقديمها للمجلس مرفقة بالوثائق اللازمة، إضافة إلى تشكيل لجنة للكشف على مدرسة قرطبة وإعداد إضبارة الاستملاك اللازمة للطريق المؤدي للمدرسة، ووجه مدير الصحة بتحميل المرضى جزءاً من نفقات النقل، مشدداً على ضرورة عدم وجود تشنج بين أعضاء المكتب وأعضاء المجلس.

ولفت نائب محافظ القنيطرة حسين إسحاق إلى أن احتياجات الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٠ نحو٨,٥ مليارات لمشاريع الطرق والصرف الصحي وإصلاح الآليات.

إبراهيم لـ«الوطن»: لا تقنين أثناء الامتحانات في الجامعات

أكثر من ١٥٠ ألف طالب بدمشق ولم تسجل أي حالة غش امتحاني خلال اليوم الأول

| فادي بك الشريف

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم لـ«الوطن» أن وزير الكهرباء وعد بإلغاء التقنين أثناء تقديم الامتحانات الجامعية.

كما كشف نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون الطلاب والشؤون الإدارية صبحي البحري في تصريح خاص لـ«الوطن» عن وجود تنسيق مع وزارة الكهرباء لإلغاء التقنين فترة الامتحانات الجامعية بجامعة دمشق وخاصة في تجمع البرامكة على صعيد جميع الكليات الموجودة، وذلك لينعكس إيجاباً على توفير الأجواء المناسبة لجميع الطلاب لتقديم الامتحانات بالشكل المطلوب، أو على أقل تقدير إحداث تخفيف في وضع التقنين الكهربائي.

هذا وانطلقت الامتحانات النظرية في عدد من الكليات بجامعة دمشق ومنها الحقوق والكلية التطبيقية لتستكمل امتحانات بقية الكليات كالهمك والاقتصاد والآداب، وغيرها من الكليات العلمية بموجب التقويم الجامعي، مع صدور توجيهات من رئاسة الجامعة إلى عمادات الكليات لتأمين جميع المستلزمات والمراقبين ومختلف الكادر المشرف على الامتحانات في الكليات، علماً أن هناك تنسيقاً بين بعض الكليات على صعيد القاعات.

وبين البحري أن عدد الطلاب المتقدمين إلى الامتحانات يتجاوز الـ١٥٠ ألف طالب وطالبة، ثلثاهم في كلية الآداب التي تضم ١٠٠ ألف طالب، لافتاً إلى ازدياد عدد الطلاب وخاصة بعد العودة إلى النظام الفصلي (نظام الفصلين) والذي يتيح للطلاب تقديم جميع مقرراته سواء في الفصل الأول أو الثاني، ناهيك عن عدد الطلاب المستنفدين في الجامعة والذين يسمح لهم بالتقدم لامتحانات آخر دورة هذا الفصل الدراسي الأول وذلك بموجب مرسوم المستنفدين، مضيفاً: إن الزيادة في عدد الطلاب كانت ملحوظة في الكليات النظرية كالآداب والعلوم الإنسانية.

وحول تأثر الطلاب بموجة البرد أثناء الامتحانات، بين نائب رئيس الجامعة أنه تم التوجيه بتشغيل جميع وسائل التدفئة في الكليات خلال العملية الامتحانية، وهذا ما تجلى بشكل واضح في امتحانات كلية الحقوق بجامعة دمشق، مضيفاً: من خلال الجولات لاحظنا مدى الرضا، كما تم التشديد على تقديم مختلف التسهيلات والخدمات للطلاب.

وبالنسبة لعدد المراقبين، أوضح البحري أن العدد الإجمالي يصل إلى ١٥ ألف مشرف على الامتحانات من أساتذة وموظفين ومختلف الكادر ناهيك عن الاعتماد على طلاب الدراسات العليا، مؤكداً أن كل قاعة امتحانية تضم ٥ مراقبين بشكل وسطي، مع توزعهم بشكل ملائم داخل القاعات ومنع دخول أي شخص لا علاقة له بالمراقبة وغير مكلف بذلك.

وبحسب البحري كانت الأجواء مريحة، ولم يشهد اليوم الأول من الامتحانات ضبط أية حالة غش أو تلاعب، مشيراً إلى رصد العملية الامتحانية في الكليات بشكل يومي ومتابعة تأمين جميع المستلزمات من تدفئة وكهرباء، .

في السياق بينت عميدة الآداب والعلوم الإنسانية فاتنة الشعال لـ«الوطن» أن امتحانات الكلية تنطلق اليوم، علماً أن جميع وسائل التدفئة متوافرة إضافة إلى الكهرباء، مشيرة إلى الاجتماع مع الكادر المشرف وتوجيه التعليمات اللازمة للتعامل مع الأجواء الامتحانية والطلاب.